

1. عقد مجلس بنك المغرب يوم الثلاثاء 19 يونيو اجتماعه الفصلي الثاني برسم سنة 2018.
2. وخلال هذا الاجتماع، تدارس المجلس واعتمد التقرير السنوي لبنك المغرب حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية للبلاد وكذا حول أنشطة البنك برسم سنة 2017.
3. كما تدارس التطورات الأخيرة التي ميزت الظرفية الاقتصادية والتوقعات الماكرو اقتصادية التي أعدها البنك في أفق الفصول الثمانية المقبلة.
4. وبناء على هذه التقييمات، لاسيما تلك الخاصة بمسار التضخم والنمو على المدى المتوسط، اعتبر المجلس أن المستوى الحالي لسعر الفائدة الرئيسي المحدد في 2,25% لا يزال ملائماً وقرر إبقائه دون تغيير.
5. وسجل المجلس أن التضخم قد تسارع بشكل ملحوظ خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة. ويعكس هذا التطور تأثير التعديل الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط في مارس الماضي على بنية السلة المرجعية لمؤشر أسعار الاستهلاك، بالإضافة إلى الزيادات الكبيرة في أسعار المواد الغذائية المتقلبة الأثمان وأسعار المنتجات المقننة. ونتيجة لهذه الصدمات المؤقتة، يتوقع أن يصل التضخم إلى 2,4% في 2018، قبل أن يتراجع إلى 1,4% في 2019. ويرتقب أن يظل مكونه الأساسي الذي يقيس التوجه الرئيسي للأسعار في مستوى معتدل يناهز 1,1% في 2018 و 1,6% في 2019.
6. وعلى الصعيد الدولي، ورغم بعض علامات اعتدال وتيرة النمو في بعض الاقتصادات المتقدمة خلال الفصل الأول من سنة 2018، لا يزال النمو العالمي قوياً. وتظل توقعاته على المدى المتوسط إيجابية على العموم، لكنها محاطة بعدد من المخاطر المرتبطة على الخصوص بالسياسة التجارية الأمريكية والتوترات الجيوسياسية والصعوبات السياسية في بعض البلدان الأوروبية. ففي منطقة الأورو، ينتظر أن يصل نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى 2,3% في سنة 2018 قبل أن يتباطأ إلى 1,8% في 2019، متأثراً بالتشديد المتوقع للأوضاع النقدية. أما في الولايات المتحدة، فيرتقب أن يبلغ 2,7% في 2018، بفضل التدابير الضريبية، وأن يتراجع بعد ذلك إلى 2% في 2019. وفي سوق الشغل كذلك، يستمر الوضع في التحسن، مع انخفاض البطالة في منطقة الأورو واستمرار إحداث مناصب الشغل بشكل قوي في الولايات المتحدة. وفي البلدان الصاعدة، يستفيد النشاط الاقتصادي من ارتفاع الطلب من البلدان المتقدمة، وبالنسبة لبعضها من ارتفاع أسعار النفط وانخفاض قيمة عملاتها. وفي هذا السياق، يتوقع أن يتعزز النمو في كل من روسيا والبرازيل ويتقوى في الهند ويتباطأ في الصين ارتباطاً بسياسة إعادة التوازن للاقتصاد.

7. وفي سوق السلع الأساسية، اتجهت الأسعار على العموم نحو الارتفاع خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2018. وعلى وجه الخصوص، من المتوقع أن يصل سعر البرنت في متم السنة إلى متوسط قدره 67,2 دولار للبرميل، مرتفعا بنسبة 23,5%، بفعل اتفاق خفض الإنتاج والتوترات الجيوسياسية وتحسن الطلب، وأن يتراجع في 2019 إلى 62,5 دولار للبرميل نتيجة النمو المرتقب للإنتاج بالولايات المتحدة. أما أسعار الفوسفات ومشتقاته، فقد تزايدت أيضا نتيجة بالخصوص لارتفاع تكاليف الإنتاج وللطلب المطرد. فقد ارتفعت في شهر ماي على أساس سنوي أسعار الفوسفات ثنائي الأمونياك بنسبة 14,3% إلى 407 دولار للطن المتري، وأسعار الفوسفات الثلاثي الممتاز بنسبة 18,5% إلى 326 دولار للطن المتري، وأسعار الفوسفات الخام بنسبة 3% إلى 103 دولار للطن المتري. وعلى المدى المتوسط، يرتقب أن تظل الأسعار قريبة من هذه المستويات.

8. وفي ظل هذه الظروف، من المتوقع أن يظل معدل التضخم بمنطقة الأورو أعلى من الهدف الذي حدده البنك المركزي الأوروبي، ليناهاز 1,5% في 2018 و 1,4% في 2019، في حين يرتقب أن يصل في الولايات المتحدة إلى مستوى قريب من هدف البنك الفدرالي الأمريكي.

9. وعلى صعيد قرارات السياسة النقدية، قرر البنك المركزي الأوروبي في 14 يونيو الإبقاء على أسعار فائدته الرئيسية دون تغيير، مشيرا إلى أنه لا يزال يتوقع استمرارها في مستوياتها الحالية على الأقل إلى غاية صيف 2019. كما أشار إلى أنه يتوقع، ابتداء من شتبر 2018، خفض الوتيرة الشهرية للمشتريات الصافية للأصول من 30 مليار أورو إلى 15 مليار أورو وإيقاف شراء هذه الأصول بنهاية دجنبر 2018. ومن جهته، رفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، خلال اجتماعه المنعقد يومي 12 و 13 يونيو، النطاق المستهدف لسعر الفائدة الرئيسي برقع نقطة مئوية إلى 1,75%-2% وأعاد التأكيد أن سياسته النقدية تظل تيسيرية، مما سيدعم قوة سوق الشغل والعودة التدريجية للتضخم إلى النسبة المستهدفة.

10. على المستوى الوطني، تسارع النمو إلى 4,1% في 2017 بعد 1,1% في 2016، بفضل انتعاش القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 15,4%، في حين لم يتجاوز نمو القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية 2,7%. وعلى المدى المتوسط، يتوقع بنك المغرب أن تواصل هذه الأنشطة انتعاشها، بنمو نسبته 3,2% في 2018 و 3,5% في 2019. أما القيمة المضافة الفلاحية، فمن المتوقع أن ترتفع بنسبة 5,7% في 2018 بفضل الموسم الفلاحي الجيد، لاسيما مع تحقيق إنتاج من الحبوب يصل حسب تقديرات وزارة الفلاحة إلى 98,2 مليون قنطار، قبل أن تتراجع بنسبة 1,7% في 2019 بناء على فرضية تسجيل موسم فلاحي عادي. وبالتالي، يتوقع أن يتراجع نمو الاقتصاد الوطني إلى 3,6% في 2018 و 3,1% في 2019. ومن جانب الطلب، ينتظر أن يواصل استهلاك الأسر والاستثمار وبتيرة نمو مطردة على المدى المتوسط، بينما يرتقب أن تكون مساهمة الصادرات الصافية في النمو سلبية.

11. وفي سوق الشغل، أحدث الاقتصاد الوطني ما بين الفصل الأول من سنة 2017 ونفس الفصل من سنة 2018، 116 ألف منصب شغل، منها 50 ألفا في قطاع الخدمات و 43 ألفا في الفلاحة و 32 ألفا في البناء والأشغال العمومية؛ أما الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية، فقد فقدت 9 آلاف منصب شغل. وأخذا بالاعتبار ارتفاع العدد الصافي للباحثين عن العمل بمقدار 92 ألفا، تراجع معدل النشاط بواقع 0,4 نقطة إلى

47,1% وانتقلت نسبة البطالة من 10,7% إلى 10,5% على المستوى الوطني ومن 15,7% إلى 15,6% في الوسط الحضري.

12. وبالنسبة للحسابات الخارجية، تواصلت دينامية الصادرات خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة، مدفوعة أساساً بارتفاع ملموس لمبيعات قطاع صناعة السيارات وعائدات الأسفار. في المقابل، ظلت وتيرة نمو الواردات مطردة، لاسيما بالنسبة لسلع التجهيز والمنتجات الطاقية. وبخصوص الآفاق، يتوقع أن ترتفع صادرات السلع بنسبة 5,8% في سنة 2018 و6,9% في سنة 2019، نتيجة على الخصوص لتواصل الأداء الجيد لقطاع صناعة السيارات مع الإعلان عن شروع مصنع بيجو في الإنتاج. كما ينتظر أن تتحسن عائدات الأسفار بنسبة 8% في 2018 و4% في 2019. ومن جانب الواردات، يتوقع أن ترتفع مشتريات السلع بنسبة 7,2%، مدفوعة بزيادة الفاتورة الطاقية ومشتريات سلع التجهيز، قبل أن تتباطأ إلى 3,7% في 2019. علاوة على ذلك، يرتقب أن يتواصل انتعاش تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج في سنة 2018، مرتفعة بنسبة 6% قبل أن تتراجع إلى 4,1% في 2019. وباحتساب مبلغ 7 مليارات درهم المتبقي من هبات مجلس التعاون الخليجي المزمع التوصل به في سنة 2018، يتوقع أن يصل عجز الحساب الجاري مع ممت السنة إلى حوالي 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي وأن يتراجع إلى 3,6% في 2019. وفي ظل هذه الظروف، وبافتراض بلوغ تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يعادل 4,4% و3,5% من الناتج الداخلي الإجمالي على التوالي، يتوقع أن تصل احتياطات الصرف في ممت السنة إلى 255,4 مليار درهم وإلى 245,9 مليار درهم في ممت سنة 2019، مما سيمكن من تغطية 5 أشهر و25 يوما و5 أشهر و18 يوما من واردات السلع والخدمات على التوالي.

13. وعلى مستوى الأوضاع النقدية، ارتفع سعر صرف الدرهم خلال الفصل الأول بنسبة 2,5% مقابل الدولار وانخفض بنسبة 1,8% مقابل الأورو، نتيجة بالأساس لتغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار. وأخذا في الاعتبار كذلك تطور التضخم وأسعار صرف عملات الدول الشريكة والمنافسة الأخرى، تراجع سعر الصرف الفعلي بنسبة 0,9% بالقيمة الاسمية وبنسبة 0,8% بالقيمة الحقيقية، مساهما بالتالي في إبقاء الأوضاع النقدية تيسيرية. ومن جهتها، سجلت أسعار الفائدة على القروض انخفاضا بمقدار 15 نقطة أساس، همّ على الخصوص القروض العقارية وتسبيقات الصندوق المقدمة للمقاولات. وفي هذا السياق، ارتفعت القروض الممنوحة للقطاع غير المالي بنسبة 4,1% إلى ممت أبريل، مع ارتفاع ملموس في قروض التجهيز، بينما تراجعت تسبيقات الصندوق. وعلى ضوء هذه التطورات وآفاق نمو الأنشطة غير الفلاحية وتوقعات النظام البنكي، قام البنك بخفض توقعاته بشأن نمو القروض المقدمة للقطاع غير المالي إلى 4% في سنة 2018 وأبقى عليها دون تغيير في 4,5% بالنسبة لسنة 2019.

14. وعلى مستوى المالية العمومية، أفرز تنفيذ الميزانية إلى غاية ممت شهر أبريل زيادة في عجز الميزانية بمبلغ 1,4 مليار إلى 14,2 مليار، نتيجة بالأساس إلى تراجع الرصيد الإيجابي للحسابات الخصوصية للخرينة. وارتفعت المداخل العادية بنسبة 1,1%، خاصة بفضل تحسن عائدات الضرائب غير المباشرة، بينما تراجعت النفقات العامة بنسبة 1,1%، لاسيما مع انخفاض نفقات الاستثمار بمقدار 2,7% وتكاليف المقاصة بنسبة 11,7%. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن تتواصل عملية تصحيح أوضاع الميزانية، ولكن بوتيرة أبطأ مما كان مرتقبا في شهر مارس، حيث يتوقع أن يناهز العجز 3,4% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2018 و3,3% في 2019.